الفصل الخامس

السفير ودبلوماسية البنزين

إن الدبلوماسي الماهر هو الذي يستطيع دائما أن يفصل كل ماهو مهم عما هو ثانوي في عمله وهو الذي يظل شفافاً ومتساهلاً في الأمور التافهة وغامضاً ومدققاً في الأمور المهمة.

ف. شيسترفيلد

إن مجموعة المهام الملقاة على كاهل المندوب السوفيتي المفوض لدى المملكة العربية السعودية لم تنته عند القضايا ذات الطابع السياسي والتدابير البروتوكولية والقنصلية، إذ كان الاتحاد السوفيتي في تلك الأعوام على بداية الطريق نحو اختراق الحصار الاقتصادي، وكان من بين المهام الملحة آنذاك هو الإسراع في تنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية على كافة الأصعدة، وما كانت تقوم به مكاتب التمثيل التجاري السوفيتي في الدول الأخرى بات في المملكة العربية السعودية من مهام المندوب المفوض، زد على ذلك أنه كان يتعين عليه عمليا القيام بذلك «بصورة غير شرعية» أو على أي حال بصورة غير رسمية، لأنه بناءً على طلب الجانب السعودي لم يكن من حق المفوضية أو القنصلية أو من له علاقة بهما من الأفراد الاشتغال بالتجارة.

والأكثر من ذلك أن فؤاد حمزة وزير الخارجية بالإنابة في معرض حديثه

بشأن النشاط التجاري السوفيتي قد صرح باسم حكومة بلاده أن الحكومة السعودية، رغم أنها لا ترى ما يمنع إبرام معاهدة تجارية مع الاتحاد السوفيتي، تود طرح عدد من الشروط من بينها تخلي الحكومة السوفيتية عن إنشاء تمثيل تجاري لها في جدة، فالتمثيل التجاري في نظر السلطات السعودية قد يشبه «نظام الامتيازات الأجنبية»، وقد يصبح مثالا يحتذي به الآخرون. وبالطبع أثارت هذه الشروط الدهشة لدى موسكو، ففي ذلك الوقت لم تكن مكاتب التمثيل التجاري تنتشر في الدول الأوروبية فحسب وإنما في دول الشرق أيضا، ونشاطها يساعد على تنمية العلاقات التجارية، وكان التمثيل التجاري ينبع بالضرورة من واقع احتكار التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي، ولم يكن يشبه «نظام الامتيازات» في أي دولة.

ومع ذلك وافقت موسكو على هذه الشروط التي كانت في الواقع في غير صالحها، دون أن تبدي أي اعتراضات حرصا على تدعيم علاقاتها مع الرياض وأوضاعها التجارية في الشرق بشكل عام، بل على العكس اقترحت موسكو على تيورياقولوف أن يعلن للسعوديين بشكل قاطع أن المؤسسات الدبلوماسية والقنصلية التابعة للاتحاد السوفيتي، بما فيها البعثة السوفيتية في جدة، لا ولن تعمل بالصفقات التجارية، فالعمليات التجارية ستُسنَد إلى مؤسسة تجارية قائمة بذاتها هي مؤسسة «فوستغوستورغ» للتجارة بمنطقة الشرق. كذلك قدمت موسكو للجانب السعودي تنازلا آخر لا يستهان به، هو التأكيد بأن مندوبي الشركة التجارية السوفيتية لن يسعوا إلى أي امتيازات دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية، وأن الجانب السوفيتي لا يطلب أي تسهيلات خاصة لمؤسسة «فوستغوستورغ».

وهذا البند الذي ينص على تخلي الجانب السوفيتي عن امتيازات ممثله التجاري لم يكن في صالح موسكو بالمرة، فهذه الصيغة كان من الممكن أن تصعّب فيما بعد طرح مسألة افتتاح تمثيل تجاري سوفيتي في الحجاز، رغم أن هذه المسألة لم تكن حتى مطروحة بحكم أنها لم يكن من الممكن تنفيذها، فالجانب السوفيتي كان يناسبه في مرحلة من المراحل أن مندوب الشركة التجارية السوفيتية "يجب أن يكون شخصا عاديا يخضع هو نفسه وكافة أنشطته لقوانين البلاد"، مع أن هذا كان في الواقع يعني أيضا خضوع الشركة التجارية السوفيتية لسلطان القضاء الحجازي.

وليس من العجيب أن تعيّن على تيورياقولوف أن يأخذ على عاتقه القدر الأكبر من هموم قضايا التعاون التجاري والاقتصادي ليتفادى الاتهامات بخرق الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وكان لبقا للغاية إلا أنه كان في الوقت نفسه مدققا، وكان ينتهج سياسة حكومته في الحوارات الخاصة مع أعضاء الأسرة المالكة ورجال الدولة السعودية وأقطاب التجارة، دون أن يولي المسؤولية لغيره من أعضاء البعثة، فهم كانوا أقل منه إلماما بالواقع المحلي، ولذا لم يكن بمقدورهم أن يظهروا في مرمى النيران أو أن يعرضوا الإنجازات الضئيلة التي حققتها البعثة للخطر.

وكان من بين هذه الإنجازات اللامعة التي حققها تيورياقولوف على الجبهة الاقتصادية هو ما يسمى «بصفقة البنزين»، ولعل ما يثير الاستغراب في وقتنا هذا هو أن المملكة العربية السعودية التي تعد اليوم أكبر منتج للنفط في العالم كانت مضطرة لاستيراد المنتجات البترولية بما في ذلك البنزين من

الاتحاد السوفيتي، فالآن فقط نعرف أن السعودية تمتلك أكبر حقول للنفط في العالم والتي تقدر احتياطاتها المتوقعة بتريليون برميل أو ١٣٦ مليار طن، ومما يسترعي الانتباه أيضا هو حجم الاحتياطات المكتشفة بالفعل والذي يبلغ ٢٥٩ مليار برميل (أو ٣٥ مليار طن)، وفي عام ٢٠٠١ بلغ متوسط حجم إنتاج النفط بالمملكة ٨,٦ ملايين برميل يوميا (أي ٤٦٠ مليون طن سنويا)، علاوة على ذلك تقوم المملكة باستخراج الاحتياطات الواقعة في ما يسمي «بالمنطقة المحايدة» على الحدود مع الكويت والتي توفر لها ما يصل إلى ٦٠٠ ألف برميل أخرى يوميا.

وفي الوقت الراهن يشكل البترول السعودي نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٢٧٪ من إجمالي إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، مما يجعل نصيب المملكة ١٠٪ من إجمالي مبيعات البترول في العالم، كما أن ١٧٪ من ورادات البترول في الولايات المتحدة الأمريكية تأتي من المملكة العربية السعودية، وأي تخفيض أو زيادة ولو طفيفة في صادرات البترول السعودية تنعكس فورا على معدل الأسعار في السوق العالمية. وقد أتاحت الثروة البترولية للمملكة حتى يومنا هذا أن تضمن لرعاياها حياة أكثر من مرفّهة، فطبقا لمعلومات وزارة الطاقة الأمريكية يشكل البترول في السعودية ما يصل إلى ٩٤٪ من إجمالي دخل الصادرات، و٧٠٪ من دخل الدولة، ومن ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

أما «صفقة البنزين» فهي عبارة عن عملية لتوريد المنتجات البترولية للدولة السعودية آنذاك، قام بترتيبها المندوب المفوض السوفيتي بناءً على طلب

من الملك شخصيا، وكانت الصفقة تشتمل على ٥٠ ألف «صندوق» من البنزين ومثلها من الكيروسين، وهو الحد الأدنى الإستراتيجي اللازم للنظام السعودي الشاب سنويا لتعزيز مواقعه في المحافظات وضمان عمل الاتصالات البريدية، ناهيك عن أنه بحلول عام ١٩٣١م الذي تمت فيه «صفقة البنزين» دخلت المملكة العربية السعودية عصر السيارات كما هو الحال بالمناسبة في الشرق الأوسط بأكمله.

وكان الملك يولي أهمية كبرى لعقد هذه الصفقة مع مؤسسة «سويوز نفط اكسبورت» السوفيتية لتصدير البترول، والدليل على ذلك واقعة صغيرة ولكنها ذات دلالة كبيرة، فكما هو واضح من الوثائق عندما علم وكيل الملك ووزير المالية الجبار عبد الله سليمان بعبور الباخرة «كاترينا» قناة السويس وعلى متنها المنتجات البترولية غمرته سعادة بالغة لدرجة أنه توجه شخصيا إلى الميناء لوداع نذير تيورياقولوف الذي كان متوجها إلى أرض الوطن لقضاء إجازته التي طال انتظارها. وبشكل عام فإن اعتماد الملك وحاشيته على الاتحاد السوفيتي تحديدا في مسألة مهمة مثل توريد المنتجات البترولية هو أمر له دلالات كثيرة، فوقتها في بداية الثلاثينيات، أي قبل اكتشاف مكامن البترول في السعودية التي تعد أغنى مكامنه في العالم، كان لصفقة البنزين التي أشرف عليها تيورياقولوف (حيث لم يكتف بالاتصال بهذا الشأن بقيادة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية، وإنما قام بالاتصال أيضاً (بأورجونيكيدذه نفسه) أهمية سياسية كبرى، حيث ساعدت أخيرا على كسر حدة اعتماد الرياض من جانب واحد على بريطانيا التي كانت تتصف في ذلك الوقت

بجبروتها، ومما يبعث على السرور الكبير أن ابن بلدنا قد قام بدور نشيط في هذه المسألة الحيوية بالنسبة للنظام السعودي.

وكانت السيارات المشتراة للحكومة والأمراء قد أصبحت ضمن البنود الرئيسة للمصروفات، حيث كتب تيوریاقولوف في تقاريره لموسكو يقول إن السيارات "تتوافد على البلاد دون توقف، والناس مشغولة بمصالحها الشخصية، ونفقات الحكومة ضخمة، فالأمراء يتقاضون رواتب جبارة لا تتناسب والوضع الساري في البلاد، ونفقاتهم تفوق الخيال بدءًا من الأمير فيصل وانتهاءً بصغار الأمراء (رؤساء المدن)، والبند الأول في المصروفات هو السيارات التي تبتلع كل شيء، وحتى الآن مازالت السيارات تشترى بالأجل، وتتزايد مديونية الحكومة للأجانب، والمصيبة الكبرى تكمن في قلة الضمير لدى الحاشية الملكية، وليس من المعروف كيف سيسدد الحجاز هذه الديون فيما بعد، فالأجانب يسيطرون على تجارة السيارات شيئا فشيئا. والجدير بالذكر أن أحد الدائنين الخيّرين الذي يقوم بإخراج البضاعة دون تفكير ويمنح القروض عن طيب خاطر هو عبد الله فيلبي، فقد تم حجز الدفعات الأخيرة من السيارات من خلاله".

إن مجرد ذكر اسم عبد الله فيلبي كاف لاستنباط الخلفية السياسية الأساسية «لصفقة البنزين»، فبالفعل في عام ١٩٣١م احتدم الصراع بين الجماعات المختلفة من أجل التأثير على الملك، ذلك الصراع الذي جرى في ظل استمرار تدهور العلاقات السعودية البريطانية نتيجة للأسباب المذكورة سلفا، والمتعلقة ببناء التحصينات في الأردن بطول الحدود مع نجد ومد الخط

الحديدي بين بغداد وحيفا الذي كان يخترق أراضي نجد في منطقة مدينة الجوف، كذلك كان الملك يتأذى من سلوك الشركات الإنجليزية التي كانت تتصرف وكأنها تحتكر التجارة في الحجاز ونجد، علاوة على ذلك كانت لندن تحاول فرض قرض على الرياض مقابل أن تخضع لشروطها، كما كانت تخطط لإقامة الاتحاد العربي لتقويض سيادة دولة الحجاز ونجد التي كانت في ذلك الوقت الدولة العربية الوحيدة - باستثناء اليمن - التي تتمتع باستقلال فعلي.

كل ذلك أدى إلى احتدام المواجهة بين الفريق «السوري» الموالي للإنجليز في دائرة الملك ونجله فيصل (وهي مجموعة السوري فؤاد حمزة وعبد الله فيلبي) من ناحية، وفريق النجديين بزعامة عبد الله سليمان وزير المالية من ناحية أخرى. وقد قرر فريق النجديين البحث عن مخرج من الوضع القائم من خلال التعاون مع المؤسسات التجارية السوفيتية، وتمكن رغم مقاومة «الموالين للإنجليز» من الوصول بالأمر إلى توقيع عقد مع مؤسسة «سيوز نفط اكسبورت»، ففي الثاني من أغسطس عام ١٩٣١م وفي حضور نذير تيورياقولوف والأمير فيصل تم التوقيع على اتفاقية لتوريد كمية من البنزين والكيروسين السوفيتي بقيمة ١٥٠ ألف دولار تسدد بالنظام الآجل. ويحتفي تيورياقولوف بهذا الإنجاز فيقول: "إنه تمرد على النفوذ الإنجليزي... ولقد بدأ جبل الجليد يتحرك"، وكان المقصود أن السعي نحو شراء منتجات البترول من الاتحاد السوفيتي كان يعني في الواقع اختراق الحصار المفروض على العلاقات التجارية بين البلدين.

وكان قد سبق هذا الحدث مكاتبات موسعة وأحيانا شديدة اللهجة بين تيورياقولوف وموسكو وخاصة كاراخان، حيث كان تيورياقولوف يدرك أنه بغض النظر عن عدم توافر المعاهدات والاتفاقيات "لا يجب الجلوس هنا كالمتفرج على وليمة الغرباء، إذ لابد من عمل ما يمكن عمله، لابد من عمل كل شيء كيلا تفقد السوق الحجازية إقبالها على بضائعنا"، وأبلغ رؤساءه أن خالد كاركاني الذي كان الجانب السوفيتي ينوي القيام بنشاط تجاري معه قد صرح بأن "من الأفضل التفكير في ذلك بعد أن نقوم بتسوية الجانب الأساسي من القضية مع الحكومة، وفي ظل حالة عدم التسوية السائدة في علاقاتنا مع مكة لا يمكن القيام بنشاط تجاري جاد.

والوكيل لازاريني يجري مفاوضات مع عبد الله سليمان لبيع دفعة من البنزين والأسمنت (بضائع سوفيتية) للحكومة، كما دخل لازاريني في مفاوضات أيضا مع جمعية البترول، لذلك توصلتُ إلى بعض الاستنتاجات الجديدة، ومنها تحديدا ضرورة مساندة موسكو للمفاوضات والصفقات الجارية بين لازاريني والسعوديين، وللتوضيح أقول إن لازاريني دخل من ناحية في مفاوضات مع وزير المالية عبد الله سليمان، ومن ناحية أخرى مع جمعية البترول بشأن توريد دفعة من المنتجات البترولية للحكومة الحجازية، والمفاوضات لم تنته بعد، وجمعية البترول بادلته الاهتمام، وقد قمت بمساندة هذه العملية أولا لأنها في ظل الضمانات البنكية التي يقدمها لازاريني تعد خالية من عنصر المخاطرة تماما بالنسبة لمصالحنا التجارية، وثانيا لأن نجاح هذه الصفقة قد يكون بمنزلة ثغرة في الجدار المنصوب أمامنا. وفي هذا

الصدد تجدر الإشارة إلى أننا ندرك مدى الحرج الناجم عن دخولنا إلى السوق من خلال الطليان الذين لا يحظون بقبول كبير هنا".

كان تيورياقولوف يبلغ موسكو بانتظام بنتائج نشاط لازاريني التجاري، لأنه في المرحلة الأولى للصفقة كان "مندوب لازاريني تحديدا هو الذي يتفاوض مع وزير المالية عبد الله سليمان بشأن البنزين، وقد استجاب لازاريني للكثير من الشروط التي طرحها عبد الله سليمان، ولم يتبق إلا الاتفاق النهائي على السعر، ويبدو أن هذا الأمر أيضا لم يصطدم بمشاكل كبيرة، غير أن الصفقة لم تتم، لأن عبد الله سليمان كان يسعى طوال المفاوضات للحصول على أقصى قدر من التنازلات سواء للحكومة أو لنفسه". وبرّر لازاريني ضرورة ذلك أولا بأن تخزين كمية كبيرة من الوقود المورّد دفعة واحدة يحتوي على درجة من المخاطرة، ولذلك لم يكن الوقود يؤخذ من توكيل شركة «شيل» إلا على قدر الطلب، وثانيا أن البنزين السوفيتي رغم قلة سعره لم يكن من الناحية المالية يناسب القيادة السعودية بدرجة كبيرة، لأنه كان يتعين سداد قيمته بالذهب في الوقت الذي كان توكيل شركة «شيل» يقوم فيه بتسوية حساباته من خلال الجمارك (الرسوم الجمركية على الواردات التي تقوم الشركة بجلبها). وقد أعلن لازاريني في آخر لحظة أنه يتعين عليه الانتظار لحين انتهاء مدة العقد مع وكيل «شيل» والتي من المقرر أن تنتهي بعد ستة أشهر، "ورغم أنه لم يرفض نهائيا، ولا يزال يواصل التفاوض بشأن سعر البنزين فقد تضاءل الإقبال على بنزين بلادنا في الوقت الراهن، رغم تفوّقه الملحوظ سواء من حيث السعر أو من حيث شروط السداد. ولا داعي للقول

بأنه إذا لم تتم هذه الصفقة فإن هذا لن يكون للأسباب التي يتحدث عنها عبد الله سليمان".

لقد كان لدى لازاريني علاقات عمل موسعة مع التجار السعوديين، وكان معنيا للغاية بتسويق البضائع السوفيتية، وبطبيعة الحال كان يفكر أيضا في المكاسب التي ستعود عليه شخصيا من هذا، ولذلك فإن ضآلة النتائج التي أسفر عنها نشاطه في تلك المرحلة كان يرجع في الغالب إلى عدم توافر الرغبة لدى رجال الأعمال السعوديين في الاتجار بالسلع السوفيتية، وكان السبب الرئيس في ذلك هو الكساد التجاري وانعدام الطلب من قبل التجار. إلا أن تيوريا قولوف لم يفقد الأمل في تغيير هذا الوضع حيث يقول: "مع اقتراب موسم الحج يمكن أن نتوقع بعض النشاط على الأقل في سوق المواد الغذائية، ويفضل كثيرا لو تجاوبت مؤسسة «فوستغوستورغ» مع لازاريني بقدر الإمكان، وبالمناسبة أثناء المفاوضات مع عبد الله سليمان شغلت جودة البنزين في بلادنا وعبوته حيزا خاصا من الحديث، وبالفعل فعدم شهرة البنزين السوفيتي تُضعف إلى حد ما من موقف لازاريني، لذلك أبدى لازاريني رغبته في الحصول (إذا كان هذا ممكنا) على ألفين أو ثلاثة آلاف صندوق من البنزين كعينة، وقد أبلغناه بأن نقل هذه الكمية الصغيرة يمثل صعوبة، ويفضل لو قامت مؤسسة «فوستغوستورغ» ببحث هذه المسألة، وإذا أمكن تحقيق هذه الرغبة قد يدخل لازاريني في مفاوضات معها".

كذلك اصطدم تيوريا قولوف على طريق صفقة البنزين بامتعاض واضح من قبل الأطراف الأخرى، فمثلا حضر إلى مقر البعثة عين المُلّك القائم

بأعمال دولة فارس، وكتب تيورياقولوف عن هذه الزيارة يقول: "عين المُلّك مقتنع اقتناعا شديدا وراسخا بأن السبب الرئيس للأزمة هو سعي الاتحاد السوفيتي من خلال الإغراق إلى بث الفوضى في أوروبا وأمريكا وإضعافهما كخصوم سياسيين له. ورحت أشير وأستند إلى كبار علماء الاقتصاد الأوروبيين والأمريكيين والنشرات الرسمية وشهادات البورصات المختلفة ومعاهد دراسات السوق التي تفند أكذوبة الإغراق، ولكن كل هذا لم يؤثر في عين المُلّك كثيرا، فهو لا يقرأ شيئا ولا يريد أن يقرأ فهو يعرف كل شيء دون كتب، فهو يعرف على سبيل المثال أن وكلاء جمعية البترول في رشت يزوّدون السائقين المحليين بالبنزين - السوفيتي - المجاني بشرط أن يقوموا ببيعه في شيراز ومناطق جنوب فارس بهدف إزاحة المنتج الإنجليزي. ورحت أوضح له ثانية ولكن دون جدوى، حيث ظل على اقتناعه".

وفي الثاني والعشرين من أبريل عام ١٩٣١م اتفق نذير تيورياقولوف مع فؤاد حمزة على استئناف المفاوضات في بداية مايو، وصرح حمزة وقتها بأن حكومة بلاده تودّ الحصول على مكاسب مادية، وردّ تيورياقولوف بأن هذا يفضل الحديث عنه أثناء المفاوضات، أيضا في هذا اللقاء تساءل حمزة عن أسعار منتجات البترول السوفيتية، مشيرا إلى أن الحكومة تنوي شراء البنزين. وفي الثامن والعشرين من مايو قام تيورياقولوف بالرد على خطاب حمزة بشأن شروط الحجاز لإزالة الحظر المفروض على التجارة السوفيتية، وأبلغه بأن الحكومة السوفيتية بإمكانها توريد البنزين بالأجل، "وبما أن الحكومة الحجازية ليس لديها اعتراضات على المشروع السوفيتي اقترحتُ أن

نقوم بتوقيع معاهدة الصداقة، أما توقيع المعاهدة التجارية فيمكن تأجيله إذا كانت الحكومة الحجازية تعتبر إبرام هذه المعاهدة سابق لأوانه".

وخلال لقاءاته التالية مع حمزة حاول تيورياقولوف إقناعه بأنه لا داعي للإصرار على تعويضات الحج والأوقاف لأن المكاسب المادية يمكن تحصيلها من توسيع العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي، وفي السابع عشر من يونيو عام ١٩٣١م التقى نذير تيورياقولوف مع الملك وأسهب في تقديم البراهين على منافع وإمكانات توسيع التجارة مع الاتحاد السوفيتي، وكان تيورياقولوف يؤكد في كل محادثاته أنه للحصول على قروض سلعية لابد من إلغاء نظام الاستثناء المفروض على السلع السوفيتية لإزالة الانطباع السيئ الذي تولد لدى موسكو بسبب هذا النظام، واكتفى الحجازيون بتصريح فؤاد حمزة في الثالث عشر من يوليو بأن «نظام الاستثناء» قد تم إلغاؤه، ولكن على التوريدات الحكومية فقط. وفي الثاني والعشرين من يونيو نقل فؤاد حمزة ردّ الملك الذي أعلن أنه قرر الدخول في مفاوضات مباشرة لشراء البنزين وأنه تخلى عن نظام المناقصات العامة بمشاركة السوفيت الذي كان مقررا من قبل لاعتبارات خارجية. وفي الثالث والعشرين من يونيو بدأت المفاوضات بشأن شراء البنزين وغيره من السلع بين عبد الله سليمان وزير المالية ونذير تيورياقولوف، وفي الثاني من أغسطس قام مندوب مؤسسة «فوستغوستورغ» جيركفيلوف ووزير المالية الحجازي بتوقيع عقد لتوريد المنتجات البترولية على أن تسدد قيمتها بالأجل، وصدّق على العقد كل من نذير تيورياقولوف والأمير فيصل نائب الملك في الحجاز.

وخلال إبرامه لصفقة البترول لم يكن تيورياقولوف يخطط لحصول الجانب السوفيتي على وعد فوري من الحكومة السعودية بشأن تسوية المشاكل التي تهم الاتحاد السوفيتي، وهي المعاهدة السياسية والمعاهدة التجارية وإلغاء «نظام الاستثناء»، بيد أن هذه الصفقة جاءت بمنزلة محك فريد من نوعه، وكانت تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد السوفيتي من حيث تخلي الحكومة السعودية عن موقفها الحذر والمتخوف للغاية تجاه وضع صيغة قانونية للعلاقات السياسية والتجارية القائمة، فقد أثبتت هذه الصفقة عمليا جدوى توسيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وعززت من مواقف وزير المالية وفريقه الذي ما فتئ يحاول إقناع الملك بضرورة استغلال المعاملة الحميمة التي يبديها الاتحاد السوفيتي للمساعدة في التغلب على المشاكل التجارية والاقتصادية في الحجاز. ومنذ هذه اللحظة وفي كل مرة كان يطلب فيها السعوديون توريدات جديدة كان الجانب السوفيتي يحصل على فرصة أخرى ليتخذ موقفا أكثر تشددا ويصر على التوصل إلى تسويه للمشاكل التي تهمه.

وقد تم استغلال زيارة يوريف مفوض اللجنة الشعبية للتجارة الخارجية إلى الحجاز لتنظيم سلسلة من الاجتماعات مع وزير المالية، حيث تناولت هذه اللقاءات بالتفصيل كافة إمكانات العلاقات التجارية الممكنة في المستقبل، كما طُرح خلالها على الجانب السعودي مجددا ضرورة إبرام معاهدة سياسية و"مساواة تجارتنا" بتجارة الدول الأخرى. وقد كشفت المفاوضات مع الوزير اهتمامه بالتجارة مع الاتحاد السوفيتي، ذلك الاهتمام الذي نشأ بشكل أساس بعد صفقة النفط. وفي أكتوبر توجه عبد الله سليمان إلى الرياض للقاء الملك،

وكان لدى تيورياقولوف كافة المبررات للظن بأن "تقرير الوزير يركز على ضرورة تنشيط العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وتلبية مطالبنا بشأن المعاهدة وتقنين وضع تجارتنا".

صحيح أن الملك آل سعود لاعتبارات تكتيكية في نظام السياسة الخارجية فضّل إبعاد وزير المالية عن الساحة مؤقتا وتكليف رجال أقل «بغضا» بالتفاوض مع الدائنين الأجانب، ولكن وضع ونفوذ عبد الله سليمان وفريقه في واقع الأمر لم يتغير، مما كان يسهّل من مهمة وضع صيغة قانونية للعلاقات بين الاتحاد السوفيتي والدولة السعودية، كما أن الوضع الفعلي في الحجاز المتمثل في وجود مشاكل مالية واقتصادية، واشتداد الضغط الإنجليزي، وسعي الملك آل سعود لإيجاد مخرج من الأزمة بالبحث عن موارد جديدة لا تحتوي على خطر استعباد رأس المال الأجنبي للبلاد، هذا الوضع كان ملائما لاستخدام «سلاح القروض السلعية» لتعزيز المواقف السياسية والاقتصادية للاتحاد السوفيتي ووضع القاعدة القانونية لها.

وكان تيورياقولوف يراهن في المفاوضات على وزير المالية عبد الله سليمان، ولذا كان يستغل كافة الفرص المتاحة للدفاع عن وجهة نظره وانتهاج فكرة تبادل المنفعة من العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والدولة السعودية بشكل عام وواردات المنتجات البترولية بشكل خاص. وقام تيورياقولوف بزيارة الوزير في منزله، وردا على شكوى الوزير من الوضع غير الطبيعي الذي تشهده السوق وغلاء المنتجات البترولية أشار المندوب السوفيتي إلى أن هذا الوضع الذي كان سائدا في السوق بالفعل كان نتيجة

«لنظام الاستثناء» الذي فرضته الحكومة السعودية على التجارة السوفيتية، وأنه لا يمكن التغلب عليه إلا بإلغاء هذا النظام سيئ السمعة.

كان تيورياقولوف يتمتع بالقدرة على الإقناع، ففي حديثه مع الوزير أشار بشكل مباشر إلى أن هذا الوضع سيزداد حدة طالما ظل «نظام الاستثناء» ساريا على التجارة السوفيتية، أضف إلى ذلك أن هذا النظام قد أثبت عدم جدواه لأن السلع السوفيتية كانت رغم هذا تتسلل إلى الحجاز، فالتاجر سيظل دائما يشتري ما يضمن له ربحا أكثر، ولكن تسلل البضائع السوفيتية عبر مصر أو الهند لم يكن في صالح الحجازيين أنفسهم في المقام الأول لأن فرق السعر في هذه الحالة كان حتما من نصيب الوسطاء. وقال تيورياقولوف في حديثه بدبلوماسية: على أي حال "الحكومة الحجازية أعلم بمصالحها، ولكن من واجبي أن أقول رأيي". وفي الوقت نفسه لم ينس تيورياقولوف أن يتطرق أيضا إلى إنجازات الاقتصاد السوفيتي والتجارة الخارجية في قطاع البترول، حيث أحاط عبد الله سليمان علما بتنفيذ الجزء الخاص باستخراج البترول السوفيتي في الخطة الخمسية، وفوز الجانب السوفيتي بمناقصات في باريس لتوريد المنتجات البترولية للمؤسسة البحرية الفرنسية.

ولم يكن غريبا أن يتساءل وزير المالية بعيد النظر عن أسعار المنتجات البترولية السوفيتية، مشيرا مع ذلك أن "هذا الموضوع يهمّه شخصيا، ويرجو ألا يُعد هذا التساؤل ملزما له بشيء"، وألمح أن الحكومة السعودية ترغب في شراء ما يقرب من عشرين ألف صندوق من البنزين، ولم يفوّت تيورياقولوف هذه الفرصة النادرة، ووعد من جانبه بتقديم معلومات عن هذا الموضوع،

وكتب إلى موسكو يقول: "وأفكر في أن أبلغه خلال بضعة أيام أن منتجاتنا البترولية تُعرض عادة بالأسعار العالمية، ولكن إذا حصلت المؤسسات التجارية السوفيتية على عرض جاد من قبل الحكومة الحجازية أو إذا سمح لها بالمشاركة في المناقصات بالشروط نفسها المسموح بها للآخرين فسيكون باستطاعة مؤسساتنا وقتها الإعلان عن الأسعار والشروط حسب الظروف القائمة. وهذا الرد سيتم نقله إليه على أنه رد الرفيق حكيموف الممثل العام لمؤسسة «بليجفوستغوستورغ» في منطقة البحر الأحمر".

وطبقا لافتراض تيورياقولوف الذي ضمنه برسالته إلى قيادة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية كانت شدة اهتمام عبد الله سليمان بمسألة البترول ترجع على ما يبدو إلى سعيه للكسب من ورائه، فقد حاول تمديد فترة الشهور الأربعة التي كان مسموحا خلالها لمختلف المؤسسات بالمشاركة في مناقصات توريد البترول إلى الدولة السعودية، رغم أنه كان قد بات من الواضح أنه بانتهاء المناقصات هناك حلان، إما أن يظل احتكار المنتجات البترولية في يد الحكومة وإما أن ينقل إلى مؤسسة تجارية خاصة، وقد قام عبد الله سليمان بصياغة مشروع إعلان المناقصة بنفسه، ولم يتم وقتها الإفصاح عن الكميات المقرر شراؤها، رغم أنه -كما هو واضح من بعض العبارات التي أفلتت من الوزير- كان الحديث يدور عن احتياجات الحجاز السنوية بالكامل (من البنزين والكيروسين).

وفي حديثه مع الوزير كان تيورياقولوف يؤكد طوال الوقت أن مهمته في هذه المسألة تنحصر فقط في إبلاغ موسكو، وأنه لا يستطيع إعطاء أي

توصيات لمشاركة أو عدم مشاركة «جمعية البترول» السوفيتية في المناقصات، وعلى أي حال فإن حل مسألة مشاركة هذه «الجمعية» في المناقصات سيتطلب في أغلب الظن بعض الوقت، وسيتوقف على المزيد من المعلومات.

وقد وصلت هذه المعلومات إلى تيورياقولوف أثناء الغداء الذي أقامه وزير المالية في مكة وحضره إلى جانب تيورياقولوف كل من فؤاد حمزة وعبد الله سليمان وعبد الله فضل مستشار نائب الملك والشيخ عبد الرحمن تاجر اللؤلؤ المعروف وصديق الملك. وبعد الغداء وفي حضور جميع الشخصيات المذكورة توجه وزير المالية أخيرا إلى المندوب السوفيتي بعرض رسمي لتوريد المنتجات البترولية، وطرح موضوع الأجل والأسعار المجدية كشرط مبدئي لإبرام الصفقة، وكانت الكمية اللازمة للحكومة الحجازية من منتجات البترول تقدر بخمسين ألف صندوق من الكيروسين ومثلها من البنزين. وسمح هذا العرض المحدد، الذي طُرح على الملأ وفي حضور شخصيات رفيعة المستوى، لتيورياقولوف بإبلاغ موسكو بأن «جبل الجليد قد بدأ يتحرك» يقصد أن السعي نحو شراء المنتجات البترولية من الاتحاد السوفيتي يعني في الواقع اختراق الحصار المفروض على التجارة السوفيتية في المملكة نتيجة تطبيق «نظام الاستثناء».

وتجدر الإشارة أنه بالإضافة إلى الفائدة الاقتصادية البحتة أسفرت المفاوضات بشأن توريد المنتجات البترولية عن مكاسب أخرى للجانب السوفيتي، إذ كانت موسكو بفضل جهود تيورياقولوف الحثيثة على علم «بالألعاب السياسية» التي تدور حول الأسرة المالكة والتي كانت الدوافع

البترولية تؤدي دورا بارزا فيها، فخلال فترة المفاوضات بشأن البترول في مكة جاء إلى تيورياقولوف خالد كاركاني شريك المندوب الألماني دي هاس وأعرب عن رغبته في التعاون مع الاتحاد السوفيتي وسأل -كما أفاد تيورياقولوف- "عن رأينا في إمكانية إقامة علاقات عمل بيننا وبين شركته"، مع أنه قد علم من فؤاد حمزة بالمفاوضات الدائرة بين السوفيت والسعوديين، ويبدو أن قيام هذا التفاوض قد دفعه إلى التفكير بأن مشاكل التجارة السوفيتية في الحجاز قد تُحل في القريب العاجل، بعبارة أخرى خشي أن «يتأخر» ويضيّع الفرصة "للحصول منا على توكيل لبضائعنا".

وقد أبدى تيورياقولوف في هذه الحالة تحفظا كان مطلوبا تماما، وفسّر موقفه هذا في خطابه إلى لجنة الشؤون الخارجية بأن علاقته بكاركاني لاتزال كما كانت من قبل، وكتب يقول: "لقد ذكّرته بأننا نحن الذين بادرنا أولا في العام الماضي بعرض التوكيل عليه، وهو الذي رفض بنفسه هذا العرض وقتها، ثم أعلنت له أنني مازلت اعتبر التعاون معه أمرا مرغوبا فيه بالنسبة لنا، وأنه بمجرد أن تُحَل مشاكل التجارة السوفيتية في الحجاز سأعتبر من واجبي أن أوجه انتباه أجهزة التجارة في بلدنا إليه. وأكدت في الوقت نفسه على أن خدماته التي يمكن أن يقدمها لنا الآن تمثل أهمية كبرى.

وكان ردي هذا انطلاقا من أن خالد كاركاني بحكم تواجده الدائم في حاشية الملك يمكنه إلقاء الضوء على قضايانا بشكل أو بآخر. إلا أن من الواضح أن خالدًا كان يعوّل على أكثر من ذلك"، فقد ترك خطابا للمندوب السوفيتي يخبره فيه بأنه يود "إلى جانب تجارتنا أن يأخذ على عاتقه أيضا

توكيل مؤسسة «سوفتورغفلوت». فعلا كما يقال الشهية تُفتَح عند الطعام". كان تيورياقولوف يعتقد عن حق أن هذه الخطوة سابقة لأوانها ولهذا ألمح في خطابه للجنة بأن "توكيل «سوفتورغفلوت» لا يمكن نقله بأي حال من الأحوال من الإيطالي لازاريني إلى المهاجر الطرابلسي كاركاني. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار وضع كاركاني في القصر وجدنا أنه من العقل الاستفادة منه هو وشريكه دي هاس في مجال التجارة".

إلا أن لقاء كاركاني جاء مع ذلك بفائدة، فقد حكى لتيورياقولوف خلال هذا الحديث عن فيلبي، وكانت أي معلومات عن هذا الشخص المقرّب من الأسرة المالكة تعد مهمة للغاية. قال كاركاني "إن وضع فيلبي في القصر قد تزعزع بصورة كبيرة، فالملك يدرك جيدا ذلك الدور الذي توكله لندن إلى فيلبي والذي يحاول القيام به في الحجاز، فالملك يحب السلطة، بينما يحاول فيلبي التأثير على سياسة الملك مثيرا بذلك جنونه، ونتيجة لذلك يلاحظ في الفترة الأخيرة حرص الملك على الابتعاد عن فيلبي وإبعاد فيلبي عنه، علاوة على ذلك أثار ظهور فيلبي في دائرة الملك المخاوف لدى المقرّبين من إمكانية فقدانهم لمكانتهم، وهذا أيضا كان له دوره في تدهور مكانة فيلبي".

ومن تقرير تيورياقولوف في هذا الصدد ما يلي:

"إن فيلبي بدأ يتملكه الاضطراب مع ظهور خالد في القصر، وخالد نفسه يتعامل مع فيلبي بمرونة طوال الوقت، أما فيلبي فيتعامل مع خالد بريبة ويصفه بأنه موالٍ للألمان ولذا راح يقنعه بشدة بأن يقبل أي منصب حكومي، وكان فيلبي ينطلق في هذا - على حد اعتقاد خالد نفسه - من الرغبة في إحداث صدام بينه (أي خالد) وبين بقية القيادات في الحكومة، أو استغلال

أي خطأ وظيفي من جانبه أمام الملك لتحقيق غرضه". إن مثل هذه المعلومات كانت تمثل أهمية كبرى لصياغة الموقف السوفيتي في المفاوضات سواء مع الحكومة السعودية أو الدول الأوروبية.

ومع ذلك فإن كافة الجهود التي كان يبذلها تيورياقولوف والإنجازات التي تحققت بفضله في تطور التجارة بين البلدين كان من الممكن أن تضيع هباءً بسبب الإهمال المبتذل من قبل الموظفين، فقد أدى تأخر السفينة المحملة بالبنزين إلى ظهور مشكلة في الحجاز، وبعث المندوب المفوض برسالة عاصفة إلى موسكو جاء فيها: "لقد تسبب عدم توافر البنزين في توقف سيارات البريد عن الحركة، وأصبح البريد يُنقل على الحمير، كذلك توقفت عمليات النقل العسكري مما يثير قلقا بالغا لدى الحكومة الحجازية، وتناقص المعلومات الواردة من الأجهزة الاقتصادية في موسكو وضعنا من ناحية في موقف الكاذب أمام الحكومة الحجازية، ومن ناحية أخرى تسبب في توقف المفاوضات التي بدأناها في القضايا العامة لبعض الوقت. والتحسن الذي شهدته الأوضاع بعد إبرام صفقة البترول في الثاني من أغسطس بدأ يتلاشى، فإلى جانب عدم الالتزام بالجدول الزمني الذي ربما سنتمكن من التغلب عليه بدأ يتولد انطباع بعدم جدية موسكو".

بالفعل كان وزير المالية قد أثلج صدر تيورياقولوف قبيل هذا الحدث مباشرة بالتصريح بأن حكومته معنية بشراء البضائع السوفيتية والحصول على أجل أطول للقرض، وكان هذا يفتح أمام الاتحاد السوفيتي فرصا أوسع لتسوية القضايا المتعلقة بتوقيع معاهدة سياسية وتجارية مع المملكة وإلغاء «نظام الاستثناء» القائم على التجارة السوفيتية.

ولذا نجد تيورياقولوف يكتب إلى موسكو باستياء: "والآن توقفت المحادثات حول هذه الموضوعات والحجازيون لا يريدون الحديث عن أي شيء سوى البنزين، فهم دائمو التساؤل عن مكان تواجد الباخرة المحملة بالبنزين، وفي الآونة الأخيرة بدأنا نحن أنفسنا نتشكك جديا في البرقيات المتناقضة الواردة من موسكو، فخودوروف يبعث ببرقيات عديمة النفع ويسعى من ورائها إلى هدف واحد هو تأمين نفسه في حالة التحقيق في هذه القضية، وهذه البرقيات بدأت تثير غضب يوريف رغم هدوء أعصابه. ومن المحتمل أن يطلب الحجازيون تسهيلات في السداد تعويضا عن الخسائر التي تحملوها من جراء تأخر الباخرة، إذ طلب منا وزير المالية اليوم الإعلان بشكل قاطع عن مكان تواجد الباخرة وإمكانية عبورها لقناة السويس، وشرحت له أسباب تأخر الباخرة وشروط استئجارها... إلخ، وأعطيت الأسبوع الأول من أكتوبر كآخر موعد لوصولها. وقد هدأ هذا من ثورة الوزير على ما يبدو". ومع ذلك وفي التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٣١م، في اليوم نفسه الذي كان تيورياقولوف يكتب فيه خطابه لموسكو، كانت باخرة البنزين تقترب من اسطنبول لا أكثر.

إن عدم الالتزام بالجدول الزمني للتوريد كان يهدد بنسف المواقع التي تم اقتناصها بصعوبة بالغة في السوق السعودية، فحقيقة الأمر أن المؤتمر الوطني الذي أسسه الملك كان قد رفض في ذلك الوقت بالذات حصول الملك على قرض، ليس هذا فحسب وإنما طرح أيضا ضرورة وضع ميزانية وتخفيض النفقات، كما منع المؤتمر على الحكومة تقديم امتيازات «للكفار» داخل الأراضي الحجازية خشية تغلغل الأجانب، إلا أن هذا لم يخفف من

وطأة الضغط الواقع على السعوديين من قبل الأجانب المنافسين للمندوب السوفيتي (امثال جيلياتلي هانكي والبنك الهولندي وفيلبي وغيرهم)، فالبنك الهولندي قام بنقل رصيده الذهبي بالكامل إلى أمستردام حتى لا يرفض تقديم المساعدات بشكل مباشر، كذلك بدأت تظهر خلافات بسبب الحسابات بين فيلبي والحكومة السعودية، وبدأت الحكومة تتحرك بسرعة بحثا عن مخرج، فقررت دعم سوق النقد عن طريق فرض قروض حكومية على طبقة التجار، إلا أن هذا لم يساعد في حل القضية.

وارتأى تيورياقولوف أن هذه هي أنسب لحظة ليطرح على الملك عرضا ذا منفعة مشتركة، وكتب في هذا الشأن يقول: "طبقا لحساباتي فإن عرضنا بشأن التعاون التجاري كان لابد أن يسفر في الوقت الراهن عن نتائجه المعروفة، وأنا كنت أقول لهم: إن الحكومة الحجازية وأهالي الحجاز في حاجة إلى بضائع، والسوق الحجازية في حاجة لأن تسترد عافيتها وتطرد عناصر المضاربة منها، والسماح بالتجارة السوفيتية في ظل هذه الظروف من شأنه أن يأتي بفائدة كبيرة سواء للحكومة أو السوق، وبهذه الصورة تحديدا يمكن حل مسألة التعويض التي كانت تطرحها الحكومة الحجازية، فالسلع التي تحتاجها الحكومة يمكن تقديمها بشروط أكثر جدوى مما يمكن انتظاره من الدول الأخرى".

كان تيورياقولوف ينتظر بفارغ الصبر برقية من موسكو تتضمن على الأقل رد جمعية البترول بشأن الجوانب الرئيسة للمسائل التي طرحها وعلى رأسها الضمانات، فقد كان يرى أنه من غير الممكن أن يقوم بطرح هذا

الموضوع من نفسه على الحجازيين دون تعليمات خاصة من موسكو مهما كان الشكل الذي سيطرحه به، إذ كتب يقول: "إن الموضوع في حد ذاته يشتمل على عدة جوانب تفرض نفسها على تفكيري، أولها أنه إذا لم ترغب الحكومة الحجازية في أن تتعدى حد هذه الصفقة (أو الصفقات) في تقنين علاقاتها معنا فإن من الواضح أنه سيتعين علينا طلب ضمان بنكي، أما إذا رغبت المملكة العربية السعودية في إبرام معاهدة تجارية مع الاتحاد السوفيتي نتيجة لهذه الصفقات أو لأسباب أخرى فإن هذه المعاهدة لا تُعد ضمانا كافيا في مثل هذه العمليات مع الحجاز".

ومن المحادثات مع الملك والمقرّبين منه خرج تيورياقولوف بانطباع أن المخاوف من إثارة تبرم الإنجليز مازالت تنعكس على كل خطوة تتخذها السعودية تجاه الاتحاد السوفيتي، وهو ما كان وراء الحذر في إجراء جميع المفاوضات والدقة في تنفيذ كافة الصفقات. وفي الوقت نفسه كان من المهم عدم السماح بظهور انطباع يوحي بأن الجانب السوفيتي كان يحاول «بث الخلاف» بين السعوديين وشركائهم لصالحه. "إن التعاون التجاري سيعود عليهم بالمكاسب المعروفة وسيعوّدهم علينا، وفي الوقت نفسه سيعدّ الساحة تدريجيا، خطوة تلو الأخرى، لحل قضايانا المشتركة، ولكن الأهم هو أنه بعد تحقيق نتائج إيجابية يتعين علينا الالتزام بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا حتى لانظهر في عيون شركائنا بمظهر أسوأ من منافسينا".

ومن المفهوم لماذا لم يكن تيورياقولوف يحتاج في عملية التفاوض في موضوع البترول إلى مجرد تعليمات مبدئية من قبل موسكو للاعتماد عليها

في اختيار النهج الذي يسلكه، فقد كان من الأهمية الكبرى بالنسبة له أن تدعمه موسكو في دفاعه عن ضرورة الالتزام بالجدول الزمني للتوريد، وكان هذا بالذات هو السبب وراء رد فعله الحاد على تأخر «باخرة» البنزين، فهذا في الواقع كان يتوقف عليه مدى تمكنه من تنفيذ الحد الأقصى من الخطة وهو التوصل إلى الإلغاء الكامل «لنظام الاستثناء» وتعزيز العلاقات السوفيتية السعودية عن طريق إبرام المعاهدات الثنائية بين البلدين.

كان تيورياقولوف يدرك أكثر فأكثر أن فشل صفقة المنتجات البترولية بإمكانه أن يعرقل مواصلة المفاوضات التجارية ويضطر السعوديين للعودة إلى شركائهم السابقين، رغم أن فؤاد حمزة بالمناسبة في ذلك التوقيت بالذات قد صرح لتيورياقولوف بصورة غير رسمية أن الرياض تنوي إبرام عدد من الصفقات لاستيراد الأخشاب والسكر والدقيق «والمانيفاتورة» والثقاب بقدر احتياجات البلاد وذلك مع الحكومة السوفيتية تحديدا، وكان الموقف يتطلب تحركات حاسمة، فمهما كان التقدم الذي تم إحرازه في هذا المسار كان لابد من مواصلة تنميته بفاعلية، وكتب تيورياقولوف إلى موسكو يقول: "في هذه الحالة فقط سيمكنني أن آمل في نجاح تنفيذ مهامي الأساسية والعامة".

لقد كان المندوب السوفيتي يسعى بإخلاص نحو تحقيق مهمته، ويعاني معاناة شديدة في حالات الإحباط أو الفشل، وهو ما يتضح من خطابه الذي وجهه في أكتوبر عام ١٩٣١م إلى كاراخان نائب رئيس اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية والذي يقول فيه: "... إن صفقة البنزين الأولى، التي كانت تعني نهاية نبذ التجارة السوفيتية، كان من المفترض أن تمثل نقطة الانطلاق لإدخال

البضائع السوفيتية إلى هذه السوق الجديدة علينا، وتوجيهات اللجنة الشعبية التي تأخذ في الحسبان عن حق انعكاس الوضع العالمي الجديد على الحجاز قد عكست بشكل صحيح توافر الظروف لتقنين علاقاتنا السياسية والتجارية مع حكومة ابن سعود، وزيارة رجال الاقتصاد من بلادنا رافقها انتعاش لم يسبق له مثيل في اتصالاتنا مع ممثلي الحكومة السعودية. وخلال سلسلة من المحادثات استطعنا أن نجس موقف كبير مستشاري الملك ووزير المالية عبدالله سليمان من مسألة «تطبيع» علاقاتنا، ووصلنا إلى اقتناع راسخ بأن المسألة في الواقع توشك أن تجد لها حلا ملائما.

لقد أثبتت صفقة البنزين للحكومة السعودية أنها التقت بشريك ينظر إلى علاقاته معها من منظور يختلف تماما عن منظور شركاءها القدامى، وكانت هذه الصفقة تمتلك كل المقومات لتصبح نقطة تحول في العلاقات السوفيتية السعودية، وأنا أقول «كانت» لأن مؤسساتنا فعلت كل ما هو ممكن وحتى ما هو غير ممكن في الظروف العادية كي تتحول هذه الصفقة من عامل إيجابي إلى عامل سلبي، فحتى منتصف أكتوبر لم تطرح الحكومة الحجازية أي تساؤلات عن مواعيد وصول البنزين، وكانت تعوّل كثيرا على بنزين بلادنا، ولذا قطعت علاقاتها بالشركة الإنجليزية التي كانت تمدّ الحجاز بالوقود حتى وقتنا هذا، وظلت الحكومة تستخدم المخزون المتوافر لديها والمحدود -في الحقيقة- للغاية لخدمة البريد وعمليات النقل المدني، مرجئة عمليات النقل العسكري الضخمة لحين وصول البنزين السوفيتي، إلا أن تمرد القبائل في عسير أدى إلى زيادة استهلاك البنزين في عمليات النقل مما نتج عنه انخفاض حاد في المخزون، وأصبحت البلاد تعاني من نقص شديد في الوقود".

ومع ذلك لم يصل البنزين السوفيتي، "ونحن مضطرون للرد على تساؤلات وزارة المالية بالأعذار، وهذا ما سنتحدث عنه لاحقا. فخدمة البريد بدأت تتوقف، والطريق المؤدي إلى مكة عادت إليه الإبل والحمير، لتحل محل السيارات التي تقف دون وقود، وبدأت تنهال التساؤلات اليومية، الشفهية والكتابية، بشكل مباشر وعبر وسطاء، والجميع لديهم سؤال واحد: أين البنزين ومتى سيصل، إن عدم توافر البنزين يتسبب في فشل عمليات النقل العسكري الاستراتيجية باتجاه الأردن والتي تمثل في الوقت الراهن أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة للحجاز على حد تلميح وزير المالية. وردودنا التي لا محالة تتناقض تبعا لتناقض المعلومات الواردة من موسكو بدأت تثير الشكوك لدى شركائنا في المحادثات، والمنافسون يستغلون الموقف فيروّجون الشائعات بأن باخرة البنزين لا تستطيع المرور في قناة السويس. وفي الوقت نفسه يصل العجز في الوقود إلى درجة لا تحتمل، حتى أن وزير المالية يسألني ما إذا كنت أضمن وصول البنزين وفي أي تاريخ سيصل البنزين في النهاية، وإذا كان السؤال الأول قد استطعت الرد عليه بشكل قاطع فإن السؤال الثاني أنا نفسي لم أقتنع بإجابتي عنه. إلى هذه الدرجة من الشناعة وعدم المسؤولية وصلت عملية تنفيذ الدفعة الأولى من البنزين، وإلى هذه الدرجة من عدم المسؤولية كانت المعلومات الواردة إلينا".

كان تيورياقولوف قد أشار لمؤسسة «فوستغوستورغ» من خلال لجنة الشؤون الخارجية إلى ضرورة التعجيل بتجهيز الدفعة الأولى من البنزين التي من المفترض تسليمها حسب العقد في سبتمبر، وأكد مرارا أن الجانب

السعودي في حاجة ماسّة إلى الوقود ويرجو توريد الدفعة الأولى إذا أمكن في أغسطس. "وتمر أيام، ويمر شهر، ونحن ليس لدينا أي معلومات عن تحميل الباخرة، وبناءً عليه قمت أنا ويوريف يوم السابع من سبتمبر بإرسال برقية إليكم وإلى إليافا وصفنا فيها الوضع، وفي العاشر من سبتمبر وصلتني برقية منكم، وفي اليوم التالي برقية من إليافا وآلفين تفيد بأن الباخرة قد تم استئجارها وستغادر ميناء باتومي في موعد أقصاه الثالث عشر منه. وعلى أساس هذه الإشعارات الرسمية حسبنا متى يمكن أن تصل الباخرة إلى أول ميناء في الحجاز، وأبلغنا الحكومة الحجازية بتصوراتنا في هذا الشأن، بعد ذلك وصلنا إشعار بأن الباخرة لن تغادر باتومي إلا بتاريخ السابع عشر. وقَبِلْنا هذا التاريخ دون اعتراض رغم أننا كنا نشعر أن هذا التأخير قد بدأ يثير قلق العرب، ثم توالت الإشعارات لتخبرنا بالمزيد من التأخير. وفي برقية بتاريخ ٢٨ سبتمبر أعطى الرفيق خودوروف «توجيهات» باتخاذ الإجراءات لتسوية «حالات سوء الفهم» الناتجة عن مخالفة العقد. ولكن أكثر ما يغيظ في هذا هو أنه لا يمكن تصديق أي برقية من هذه البرقيات التي تكلّف الكثير، وبالتالي لا يمكن استغلالها في تعاملنا مع رجال السلطة السعودية، وأعطيكم مثالا: في ٢٨ سبتمبر وصلتنا برقيتان إحداهما من مؤسسة «سويوز نفط» في موسكو والأخرى من «سويوز نفط» في اسطنبول، البرقية الأولى تقول إن الباخرة «كاترينا» ستصل إلى اسطنبول يوم ٢٩ وستبقى هناك مدة يومين للتفريغ، بينما تقول الثانية إن الباخرة ستصل إلى اسطنبول يوم ٢٩ وستواصل طريقها في اليوم نفسه. أي البرقيتين تأمرونا أن نصدق وبأيهما نسترشد؟".

ورغم تكرار البرقيات ووجود وقت كاف لتحريك «الجهاز الاقتصادي» لم تصل أي ردود إلا بعد مرور أربعة وثلاثين يوما عندما وصل إشعار بأن التعليمات قد أرسلت إلى اسطنبول باستئجار السفينة، وطبقا للإشعار الوارد من اسطنبول لم يكن من المقرر أن تقف السفينة للشحن في باتومي إلا في يوم ١٥ سبتمبر مما قد يعني عدم وصول البضاعة إلا في أكتوبر. "يمكنكم ببساطة أن تتصورا أن في الحجاز -حيث لا يشوب حقوقنا شائبة- قد يمثل دفع الغرامة لمخالفة العقد انتكاسة معنوية كبيرة وتقويضا للثقة فينا في أول صفقة. علاوة على ذلك تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الحجازية التي هي في أمسّ الحاجة الآن للبنزين (للبريد وعمليات النقل العسكري... إلخ) قد بدأت في الوقت الراهن في شراء كميات صغيرة منه لدى منافسينا من خلال أشخاص صوريين. وأنا أصبحت في موقف صعب لأن موسكو ظلت شهرا كاملا لا تردّ على استفساراتي بهذا الشأن، ولم أستطع إعطاء ولو ردّ تقريبي على الاستفسارات العديدة من جانب وزير المالية، وأعتقد أن مؤسساتنا الاقتصادية لن تنال من عدم انضباطها في العمل بهذا الشكل إلا التقليل من قدرها في الحجاز وضياع الفرصة لمواصلة تنمية علاقاتنا التجارية مع هذا البلد".

ومع ذلك كانت موسكو، في رأي تيورياقولوف، تدرك جيدا أهمية هذه الصفقة، فمن الواضح أنها كانت "الثغرة الأولى في الجدار القائم أمام تجارتنا وبدا لنا أنها ستضمن مواصلة تنمية التقدم الذي ضحينا من أجله". واستطرد تيورياقولوف قائلا: "ومما يزيد الوضع سوءًا هو أننا حتى الآن واثقون من

التزام مؤسساتنا الوطنية بتنفيذ العقد. وأظن أن اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية لابد أن تتخذ كافة ما لديها من إجراءات لتنفيذ العقد بدقة والتزام، لأننا نعقد عليه الأمل في تدعيم ثقة الحكومة السعودية تجاهنا".

إن هذا الخطاب المليء بالانفعالات والاستياء إنما يعكس صورة تيورياقولوف كرجل مكترث، واثق من صحة موقفه، يناضل بشجاعة من أجل سمعة بلاده، وليس هناك ما يدعو للشك في صدق الحقائق الواردة في رسائله، ولذلك فإن التقييم الذي يلجأ إليه تيورياقولوف رغم حدته لا يبعث على الغرابة، فقد كان يخشى أن تتحول «صفقة البنزين» في واقع الأمر إلى عائق أمام المفاوضات مع الحكومة السعودية بعد أن كانت المتكأ الوثير في هذه المفاوضات.

فوزير المالية عبد الله سليمان كان قد أعلن أنه لحين وصول البنزين لن يستطيع الحديث في الموضوعات المطروحة من قبل الجانب السوفيتي، وأن حكومة الملك اضطرت لأخذ البنزين من شركة إنجليزية لسد الاحتياجات في الوقت الراهن. وكتب تيورياقولوف: "إن التجربة المحزنة التي حدثت في أول دفعة من التوريد قد تدفع الحكومة فيما بعد أيضا إلى تأمين نفسها في حالة عدم الالتزام، وهذا ينسف إمكانية إبرام اتفاقية لاحتكار توريد منتجات البترول، فالموقف بالنسبة للمفاوضات العامة قد تدهور بسبب حالة عدم الرضا الناجمة عن مخالفة العقد، وحتى إن لم تطالب الحكومة بدفع غرامة على ذلك فإنها ستطالب بتعويض ربما في مدة السداد. باختصار ضاع تأثير الصفقة بالكامل. وأنا أرى ضرورة التحقيق في الملابسات التي أدت بالمسألة

إلى هذا الوضع ولو لضمان الالتزام بمواعيد الدفعتين الأخريين، وأطرح عليكم شكليا مسألة تسليم الملفات الخاصة بهذه القضية إلى اللجنة المركزية للرقابة والتفتيش للتحقيق وإلقاء المسؤولية على المتسببين في الخطأ".

لقد كان الحفاظ على السمعة التجارية من الأهمية الكبرى لأسباب أخرى أيضا، وهي أنه إلى جانب الحكومة السعودية أبدى بعض التجار اهتماما ملحوظا بالتعامل التجاري مع الاتحاد السوفيتي، حيث طلب بعض النجديين والحجازيين من البعثة اطلاعهم على شروط التجارة مع السوفيت والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها الشركات السوفيتية، وأبدوا اهتماما كبيرا بالآلات الزراعية سوفيتية الصنع وإمكانات تقديم المعونة الفنية مدفوعة الأجر في حفر الآبار الجوفية واستخراج المياه العذبه. وتجدر الإشارة إلى أن موضوع المياه كان يمثل أهمية كبرى بالنسبة للملك آل سعود نتيجة ظهور قرى جديدة في نجد وتحوّل البدو الرحل إلى حياة الحضر.

وكتب تيورياقولوف في هذا الصدد: "لقد شرحنا لهم أهمية الصداقة مع الاتحاد السوفيتي وفائدة التجارة معنا، وفي ظل الظروف الحالية لا يمكن الحديث عن علاقات تجارية طبيعية حتى تغير الحكومة السعودية موقفها من التجارة مع الاتحاد السوفيتي وتهيّئ الظروف لذلك. وتحاول مجموعة من التجار النجديين الآن الحصول على فرص مشروعة للدخول في علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتي".

وأخيرا وصل البنزين الذي طال انتظاره فتبدل الحال داخل الحكومة السعودية بصورة كبيرة، فبعد وصول برقية تفيد بدخول الباخرة «كاترينا» إلى

قناة السويس، وكان ذلك قبل ساعات من سفر تيورياقولوف إلى موسكو، رأى وزير المالية ضرورة التعبير صراحة عن مشاعر الود فجاء لوداع المندوب السوفيتي "وهو أمر لم يحدث من قبل مطلقا"، وعشية وصول الباخرة إلى جدة صرح الوزير بحزم شديد أنه سيحصل من الملك على موافقة بقبول رغبات الجانب السوفيتي بهدف تنمية العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والحجاز.

يبدو أن عبد الله سليمان قد اقتنع أخيرا أن السبيل الذي اختاره حين أبرم «صفقة النفط» مع جمعية البترول هو السبيل الأمثل، وأن تنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي قادرة على أن تأتي بنفع كبير على المملكة العربية السعودية، حيث أكد استعداده لبذل كافة الجهود ليحصل من الملك على رد إيجابي على المقترحات السوفيتية بشأن إبرام الاتفاقيات اللازمة. وبما أن وزير المالية بصفته «أكبر موردي الخيرات المالية» كان يعد من أكثر الشخصيات نفوذا في حاشية الملك فقد كانت ثمّة كل المبررات للتوقع بأن سياسته بالذات هي التي من المفترض أن تلقى قبولا لدى آل سعود.

وفي تحليله للوضع الذي أحاط بالعلاقات بين الاتحاد السوفيتي والدولة السعودية خلال فترة الإعداد «لصفقة البنزين» وإبرامها وتنفيذها ارتأى تيورياقولوف ضرورة أن يؤكد مجددا أنه في هذه المرحلة "كان يتعين علينا اتخاذ موقف ثابت وواضح والعزم على التوصل إلى تسوية القضايا المشتركة التي تشغل اهتمامنا، فالوقت والظروف في صالحنا، وحكومة هذا البلد ستأتي إلينا بشكل أو بآخر، وستسعى نحو التعاون معنا، والتسرّع من جانبنا

سعيا وراء المنفعة من شأنه أن يهدر جهودنا الرامية إلى مساواتنا بالآخرين في الحقوق وإبرام المعاهدة السياسية والتجارية. فمفاوضاتنا العامة بشأن المعاهدات السياسية والتجارية والتي كانت تسير حتى الآن بخمول شديد من المفترض أن تشهد انتعاشا في ظل هذا الوضع الجديد".

إن «صفقة البنزين» التي أحدثت ثغرة في الحصار المفروض على التجارة السوفيتية توضّح إلى أي مدى كان تيوريا قولوف منظما في مبادراته الرامية إلى تجاوز العقبات القائمة على طريق تنشيط العلاقات بين البلدين، أما من الناحية التاريخية فربما تعد هذه الواقعة ألمع وأبرز الوقائع في رحلة العمل الطويلة التي قضاها نذير تيوريا قولوف في جدة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن المملكة العربية السعودية تعد أكبر منتج للبترول في العالم، أما وقتها، في الثلاثينيات الغابرة من القرن العشرين، فقد قَبِل مؤسس المملكة وحاشيته بقدر من الامتنان يد المساعدة الممدودة من الاتحاد السوفيتي في قضية كانت على قدر كبير من الأهمية في تلك الآونة وهي توريد الوقود. كما أن «صفقة البنزين» التي تمت بناء على تصور تيوريا قولوف وبإسهاماته النشيطة لها جانب مهم آخر، وهو أنها ساعدت بدرجة كبيرة على تحرير الملك آل سعود من الاعتماد أحادي الجانب على إنجلترا وغيرها من دول الغرب في الأمور المالية والاقتصادية.